سلسلة المعرفة اللسانية
Lingustic Knoledge Series
LKS

الجزء الثاني

المعجمية العربية

قضايا وآفاق

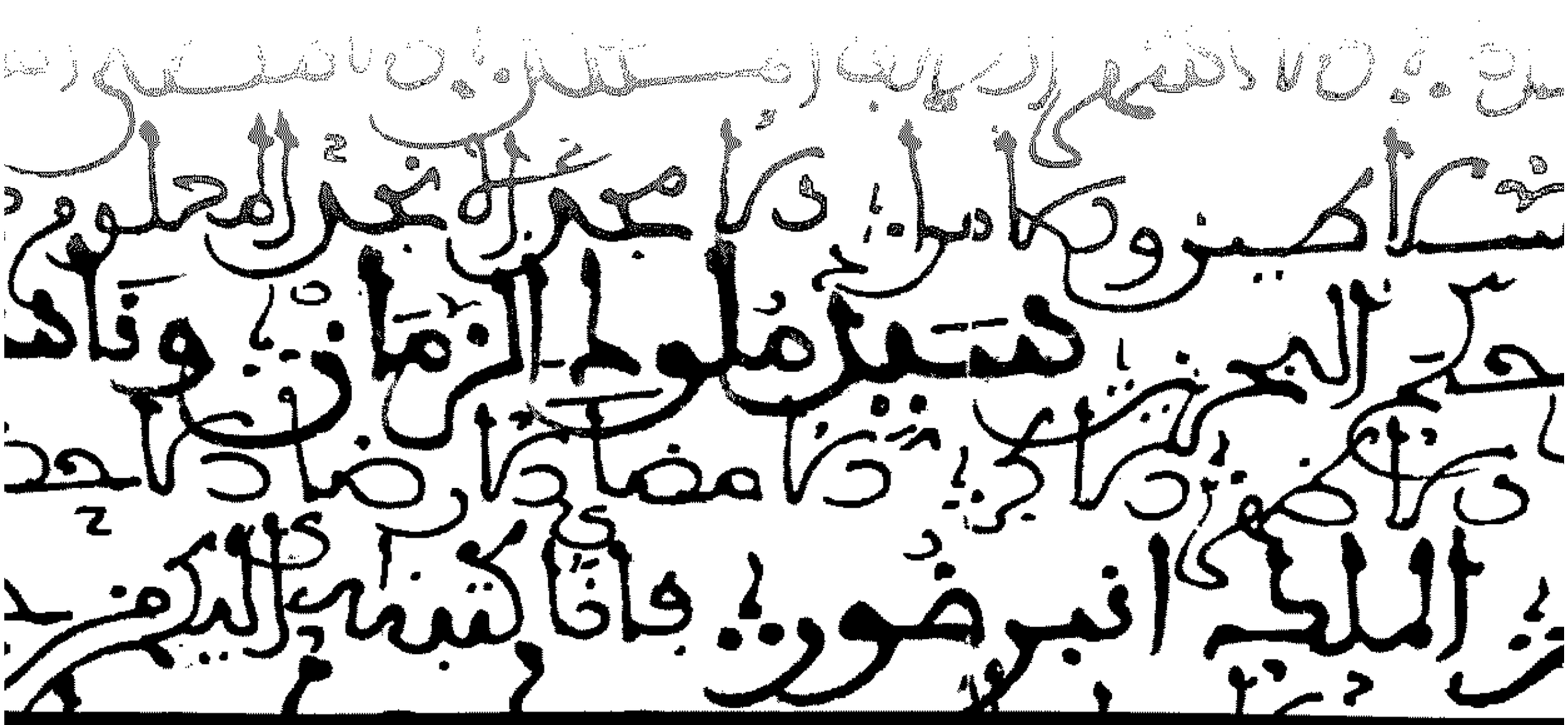

إعداد وتقديم
د. منتصر أمين عبد الرحيم
د. حافظ إسماعيلي علوي

كنوز المعرفة
www.darkonoz.com

سلسلة المعرفة اللسانية
Linguistic Knowledge

يتأسس إنتاج المعرفة في الخطاب اللساني المعاصر على مبدأ تخريط المعرفة؛ أي مبدأ التداخل والتكامل بين اللسانيات وأنساق معرفية لها استقلاليتها الأنطولوجية في خريطة العلوم الحديثة.

وتأتي هذه السلسلة لتنفتح على أعمال تقرن الخطاب اللساني بعلوم متنوعة وبمحاور تطبيقية مختلفة مستجدة، لذلك سيتم التركيز على بعض القضايا التي لم يحصل فيها تراكم في سوق الكتابة اللسانية العربية.

ترحب السلسلة بنشر إسهامات الباحثين، سواء كانت دراسات وبحوث جماعية، أو كتب فردية.

من محاورنا القادمة:

- ❖ التخطيط اللساني والعولمة
- ❖ المعرفة اللسانية والأمراض اللغوية
- ❖ الخطاب اللساني المعاصر ووجائهه
- ❖ آفاق المعرفة اللسانية المعاصرة
- ❖ اللسانيات والعلوم المعرفية
- ❖ اللسانيات التطبيقية
- ❖ اللسانيات التربوية

المشرف العام:

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

التحرير والتنسيق:

د. حافظ إسماعيلي　　د. امحمد الملاخ

د. منتصر أمين　　د. امحمد إسماعيلي

العنوان الإلكتروني:

knowledgelinguistic@gmail.com

المعجميـــة العربيـــة
قضايـــا وآفـــاق

مجموعة من المؤلفين

إعداد وتقديم

د. منتصر أمين عبد الرحيم د. حافظ إسماعيلي علوي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/11/4087)

413,28
القهري، عبدالقادر الفاسي
المعجمية العربية/ قضايا وآفاق / عبدالقادر الفاسي الفهري، حافظ إسماعيلي علوي. – عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013
(346) ص.
ر.إ.: 2013/11/4087.
الواصفات: /اللغة العربية // القواميس /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك : 5 - 321 - 74 - 9957 - 978 :ISBN

حقوق النشر محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار كنوز المعرفة - عمان- الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525494 79 962+ -ص. ب 712577 عمان
الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com
إيميل: info@darkonoz.com - dar_konoz@yahoo.com

المشاركون في الكتاب

د. أشرف عبده	مصر
د. امحمد الملاخ	المغرب
د. بولا سانتيان غريم	إسبانيا
د. جورج متري عبد المسيح	لبنان
د. حافظ إسماعيلي علوي	المغرب
د. خالد اليعبودي	المغرب
د. ربيعة العربي	المغرب
د. عبد الرحمن بودرع	المغرب
د. عبد الرزاق بنور	تونس
د. عبد العلي الودغيري	المغرب
د. عبد الفتاح الفرجاوي	تونس
د. عبد القادر الفاسي الفهري	المغرب
د. عبد القادر سلامي	الجزائر
د. عز الدين البوشيخي	المغرب
د. علي القاسمي	العراق
د. فاتن الخولي	مصر
د. محمد خالد الفجر	سوريا
د. محمد خطابي	المغرب
د. محمد غاليم	المغرب
د. مختار درقاوي	الجزائر
د. مصطفى غلفان	المغرب
د. المعتز بالله السعيد	مصر
د. منتصر أمين عبد الرحيم	مصر
د. ميشال زكريا	لبنان
د. وفاء كامل فايد	مصر
د. وليد العناتي	الأردن
د. يوسف محمد أبوعامر	مصر

الفهرس

❖ التقديم		٩
المحور الثالث: نحو آفاق جديدة للمعجمية العربية		٢١
❖ هل يعد معجم الاستشهادات معجماً؟	د علي القاسمي	٢٣
❖ بناء المعجم التاريخي للغة العربية واقتضاءاته النظرية	د عز الدين البوشيخي	٣٧
❖ مادة المعجم التاريخي للغة العربية	د عبد الرحمن بودرع	٤٩
❖ بنية المعجم العربي واستخدامه بين البشر والآلة	د يوسف محمد أبو عامر	٨٧
❖ المعجم التكراري لألفاظ القرآن الكريم: المنهج والنموذج	د المعتز بالله السعيد	١٤٥
❖ اللغة بين المعجم والحاسوب: بناء المعجم الإسلامي من منظور لساني حاسوبي	د فاتن الخولي	١٧٧
المحور الرابع: من قضايا المعجم		١٩٩
❖ إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة	د عبد القادر الفاسي الفهري	٢٠١
❖ المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي	د امحمد الملاخ ود حافظ إسماعيلي علوي	٢٣٥
❖ نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية	د محمد غاليم	٢٥٥
❖ السمات الزمنية والجهية والوجهية وسمها ومعجمتها	د امحمد الملاخ	٢٧٥
❖ تصنيف مجدَّد ومجدِّد للمتلازمات اللفظية في العربية	باولا سانتيان غريم	٢٩٧
❖ في أسبقية المصطلح على الكلمة	د عبد الرزاق بنور	٣٢٧

نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية

د. محمد غاليم

تقديم

من الأسئلة المركزية التي تسعى أي نظرية للمعاني أو التصورات المعجمية إلى إجابتها، السؤال المتعلق بتخصيص طبقة التصورات المعجمية الممكنة لدى البشر في تنوعها اللامحدود وفي قابليتها للتعلم على أساس تضافر التجربة اللغوية وغير اللغوية(١).

ويلزم عن ذلك قيود توضع على صياغة نظرية التصورات المعجمية (التي تشكل المكون الدلالي في الوحدات المعجمية)، من أبرزها قيدان. يفرض القيد الأول أن تكون التصورات المكوّنة للوحدات المعجمية مجموعةً من السمات التصورية التي تخصص معاني الوحدات، عوض أن تكون لائحة من الماصدقات (في العالم أو في العوالم الممكنة) لا يمكن تخزينها في دماغ بشري محدود. ويفرض القيد الثاني تخصيص تعلم التصورات المعجمية باعتباره عملية تقوم على تأليف المعاني انطلاقا من أجزائها الصغرى. فوجب تبعا لهذين القيدين أن تكون للتصورات المعجمية بنية تأليفية قائمة على مجموعة من الأوليات (أو السمات) ومجموعة من مبادئ التأليف، تعملان معا على تحديد طبقة التصورات المعجمية الممكنة، وجعلها قابلة للتعلم.

وبناءا على هذا، نتناول في ما يلي بعض خصائص الأوليات (أو السمات)

---

(١) قدمت صيغة من هذا البحث في اليومين الدراسيين المنظمين في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط في ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠١٠ في موضوع: «تطورات جديدة في النظرية اللسانية».

التصورية المكونة لهذه البنية التأليفية، ومن أبرزها خاصيتها غير التعريفية؛ كما نتناول هندستها التفاعلية، بالاستدلال على عدم تجانسها وعلى انتظامها عبر تفاعل أنساق معرفية مختلفة.

١: بعض مقتضيات الافتراض التأليفي

من مظاهر الإبداع في السلوك اللغوي العادي قدرة المتكلمين على فهم (وإنتاج) عدد لا محدود من الجمل التي لم يسبق لهم أن سمعوها من قبل، والتي يوافقها تنوع لا محدود في التصورات التي يمكن استحضارها عند إنتاج الجمل أو فهمها. فينتج عن هذا أن مخزون التصورات الذي تعبر عنه الجمل لا يمكن التمثيل له في الذهن باعتباره مجموعة لا محدودة من التصورات الممكنة في اللغة، مادام يجب التمثيل له في دماغ بشري محدود. بل يجب تخصيصه باعتباره مجموعة محدودة من الأوليات الذهنية ومجموعة محدودة من مبادئ التأليف الذهني؛ فتصف المجموعتان معا مجموعة التصورات الممكنة التي تعبر عنها الجمل.

وهذه التصورات الجملية تبنى، بصفة عامة، على أساس وحدات قاعدية هي التصورات التي تعبر عنها الكلمات في الجملة، أي على أساس التصورات المعجمية. وترتبط هذه التصورات المعجمية، بدورها، باعتبار الإبداعية. فالشخص الذي يعرف تصور الحصان مثلا، يمكنه عندما يواجه عددا لا محدودا من الأشياء، أن يحكم عليها باعتبارها أحصنة أو لا. ولذلك فالتصور لا يمكن أن يرمز باعتباره لائحة من الأحصنة التي سبق للشخص أن تعرفها؛ كما لا يمكنه، بحكم محدودية الدماغ البشري، أن يعتبر لائحة لكل الأحصنة التي وجدت أو ستوجد، أو لائحة لكل الأحصنة الممكنة. وإنما يجب أن يعتبر هذا التصور شبكة محدودة (من السمات) تمكن مقارنتها بالتمثيلات الذهنية لعدد لا محدود من الأشياء الجديدة، لإنتاج حكم بوجود تطابق أو توافق أو بعدم وجودهما.

ولهذا الذي يتعلق بجهة الإبداع، ما يوازيه من جهة الاكتساب، سواء في المجال الجملي أو في المجال المعجمي. ففيما يخص المجال الأول، يكتسب متعلم اللغة ليس فقط مبادئ بناء تراكيب الجمل السليمة، وإنما أيضا مبادئ بناء

التصورات الجملية الموافقة. ويتم اكتساب هذه المبادئ على أساس التعالق بين التجربة اللغوية وغير اللغوية والقيود الفطرية على المبادئ الممكنة. وكما في مجال التركيب، فإن جزءا من المهمة المطلوب تحقيقها، يتجلى في تحديد ما هي مظاهر نحو التصورات الجملية التي يتم تعلمها، وما هي المظاهر التي تعتبر فطرية؛ علما بأن الأجزاء الفطرية يجب أن تكون غنية بما يكفي حتى تمكن من اكتساب الأجزاء الباقية.

أما بخصوص مجال التصورات المعجمية، فمن الملاحظ أن الفرد قادر على أن يكتسب خلال حياته عددا لا محدودا من التصورات، بناء على معطيات جزئية. وبما أن التصورات المعجمية يجب أن ترمز باعتبارها شبكات لا شعورية، وليس لوائح من الأمثلة، فإن اكتساب التصورات المعجمية يبنى انطلاقا من أساس فطري من التصورات الممكنة، تتم قولبته بمساهمة التجربة اللغوية وغير اللغوية.

مادام هناك مخزون لا محدود من التصورات المعجمية الممكنة، وأساس فطري لاكتسابها يرمز في دماغ محدود، فإننا نستخلص إذن أن هذا الأساس الفطري يجب أن يتجلى في مجموعة محدودة من المبادئ التوليدية، أي في مجموعة من الأوليات ومجموعة من مبادئ التأليف، تعملان معا على تحديد طبقة التصورات المعجمية. وهذا يعني أن التصورات المعجمية كيانات مركبة (وليست بسيطة)، أي يمكن تحليلها على أساس أوليات ومبادئ تأليف نحو التصورات المعجمية الفطري. فتعلم تصور معجمي معين يقتضي إذن بناء عبارة مركبة داخل نحو التصورات المعجمية، وربطها بالبنيتين الصواتية والتركيبية، وتخزين الحاصل في الذاكرة باعتباره وحدة قابلة للاستعمال. وبهذا تكون المسألة المركزية في نظرية المعرفة التصورية موازية لما يطرح على نظرية المعرفة التركيبية: أي ما هي وحدات التنظيم ومبادؤه الفطرية التي تجعل البنيات التصورية لدى البشر ممكنة في تنوعها اللامحدود وقابلة للتعلم على أساس تضافر التجربة اللغوية وغير اللغوية؟[1].

---

(١) انظر جاكندوف(١٩٩٠). ص ص٨-١١؛ و(١٩٩٢)، ص ص٢٣-٢٦. وانظر غاليم (١٩٩٩)، ص ص١٨٠-١٨٥.

يفرض هذا التصور التأليفي أو التفكيكي، إذن، على أي نظرية للتصورات المعجمية الاستجابة لقيدين أساسيين هما:

- قيد التخزين الذاكري: إذ ما دامت الوحدات المعجمية يجب أن تخزن في الذاكرة البعيدة المدى، فكذلك التصورات المعجمية. وهذا يقتضي تخصيص معاني الكلمات باعتبارها مجموعة من السمات المميزة، عوض اعتبارها لائحة من الماصدقات في كل العوالم الممكنة.
- قيد قابلية التعلم (أو الاكتساب): إذ يقتضي تخصيص كيفية تعلم التصورات المعجمية حتى تجد طريقها إلى الذاكرة البعيدة المدى، أن تكون ذات بنية تأليفية تمكن ذهن المتعلم من تأليف المعاني انطلاقا من أجزائها الصغرى(١).

وتعتبر نظرية مسلمات المعنى عند فودور وآخرين (١٩٧٥) و(١٩٨٠) وفودور (١٩٩٨)، من الاستثناءات الكبرى في هذا المجال، لاعتبارها التصورات المعجمية وحدات غير مركبة من أجزاء، بل هي مونادات (*monades*) (أو جواهر بسيطة مفردة). لكن هذه النظرية مادامت تعالج الوحدات المعجمية باعتبارها مونادات غير محللة دلاليا وتقدم نسقا ذا إنتاجية محدودة في عدد متناه من التصورات، فإنها لا تستطيع إيجاد مبادئ استنتاجية عامة بين الوحدات المعجمية، ولا رصد إنتاج تصورات جديدة، ولا رصد الطابع المبدع في مقولة هذه التصورات.

ولأن أتباع نظرية مسلمات المعنى لا يجدون نسقا للتأليف المعجمي يستجيب لمعيار التفكيك إلى قيود ضرورية وكافية، فإنهم يقررون أن التصورات المعجمية يجب أن تكون مرمزة ذهنيا باعتبارها مونادات لا تقبل التجزيء. ومن جملة المشاكل التي تعترض مثل هذا الموقف مشاكل تتعلق بكيفية إقامة استنتاجات على أساس تصورات معجمية لا بنية داخلية لها. وذلك أنه يتعذر، في حالة الوحدات التي لا تنتمي إلى لغة المنطق، إيجاد مبادئ استنتاجية عامة. فيقترح فودور أن ترفق كل وحدة معجمية بمسلمة معنى خاصة بها تحدد استلزامات الجمل التي ترد فيها الوحدة المذكورة. إلا أن مثل هذه المعالجة تنفي إمكان التعميم المتعلق

---

(١) وانظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ص٣٣٣.

بالخصائص الاستنتاجية لوحدات معجمية مختلفة. فإذا نظرنا مثلا في علاقة الاستلزام التي تربط عناصر جعلية بعناصر غير جعلية في مثل:

(١) أ) س قتل ص ← مات ص

ب) س أعطى ص ز ← تسلم ص ز

فإن نظرية مسلمات المعنى تعامل هذه الاستنتاجات باعتبارها منفصلة تماما. بينما هي، حدسا، أمثلة استنتاج عام مثل (٢) حيث ح حدث:

(٢) س جعل ح يقع ← وقع ح

وحتى يمكن اعتماد صورة استنتاج عامة مثل (٢) يجب أن تكون لأفعال مثل: قتل وأعطى في (١) مسلمات معنى مثل (٣) حيث تعبر المعقوفات عن أحداث:

(٣) أ) س قتل ص ← جعل س [مات ص]

ب) س أعطى ص ز ← جعل س [تسلم ص ز]

فنجد أنفسنا أمام بديل اصطلاحي لتحليل الأفعال الجعلية في نظرية تفكيك معجمي مفادها أن هناك عنصرا هو **جعل** يرد في تحليل عدد من الوحدات المعجمية (والتحليل هنا هو مسلمات المعنى)، ويمكن من الوصول إلى قواعد استنتاج عام.

وبذلك يمكن أن نستخلص أن معالجة الاستنتاج في نظرية مسلمات المعنى إما أنها لا ترصد كل التعميمات المتعلقة بالخصائص الاستنتاجية للوحدات، وإما أنها تساوي في جوهرها النظرية التفكيكية الكلاسيكية[١]، القائمة على القيود الضرورية والكافية، فترث بذلك نفس العيوب التي تعزى إلى هذه الأخيرة. ومن ذلك عدم تمكنها من تقديم تمثيلات دلالية تامة للكلمات. ومثال ذلك أن معالجتها لكلمة مثل أحمر تساوي من حيث المعلومات ما تقدمه نظرية السمات الدلالية التي تكتفي بسمة واحدة هي: ملون. ولذلك لا تستطيع أن تفسر كيف

---

(١) جاكندوف (١٩٩٠)، ص٣٨-٣٩. وانظر كذلك بيرفيتش وشرودر (١٩٩٢) اللذين يبينان أن هناك علاقات معجمية نسقية كالترادف والتضاد والاستعلاء والتسفل لا ترصدها، بكيفية ملائمة، مسلمات المعنى؛ بينما يمكن رصدها بكيفية مباشرة عن طريق التفكيك. ص٢٨ وص٣٦-٤١.

أننا نعتبر أشياء معينة حمراء دون أشياء أخرى. ويصدق مثل هذا في معالجة فعل مثل قتل باعتباره: **جعل يموت**، رغم أن ما تقتضيه **جعل يموت** لا يطابق بالضرورة ما يقتضيه قتل. فتبين هذه الأمثلة أن نظرية مسلمات المعنى تحتاج إلى إضافة مسلمات دلالية غير متناهية لاستكمال الخصائص الاستنتاجية للوحدات المعجمية المعنية. وهذا يوازي بالضبط الحاجة إلى إضافة سمات دلالية في نظرية التفكيك الدلالي. وبذلك لا نربح شيئا على مستوى التمثيل الأفضل للمعلومات المعجمية(١).

وبخصوص اكتساب التصورات فإن أية نظرية حاسوبية ترى أن «التعلم» يتجلى في خلق تأليفات جديدة انطلاقا من أوليات فطرية متوافرة مسبقا. ولكن مادامت نظرية مسلمات المعنى تعتبر أن كل التصورات المعجمية أوليات، فلا يمكنها أن تتعلم باعتبارها تأليفات لعناصر أولية أكثر قاعدية. زد على ذلك أننا نصل إلى نتيجة غريبة مفادها أن وحدات مثل هاتف أو صاروخ أو حاسوب، الخ. يجب أن تكون أوليات فطرية.

ومن النتائج غير المرضية التي تترتب كذلك عن نظرية مسلمات المعنى أنه، بالنظر إلى محدودية الدماغ، لا يمكن أن يوجد إلا عدد محدود من التصورات المعجمية الممكنة. في حين يمكننا دائما أن نضع أسماء جديدة لأنماط جديدة اعتباطية من الأشياء والأعمال، دون أن نجد أنفسنا يوما عاجزين عن إيجاد مثل هذه الأسماء. وبعبارة أدق، فإن عدد تصورات المقولات الممكنة واسع بقدر اتساع عدد تصورات الأشياء المفردة (أو الوروادات)، مادام بإمكاننا أن نصوغ، إراديا، لكل شيء مفرد س مقولة «أشياء مثل س»، ونضع لها اسما بسيطا خاصا بها.

ويستخلص من هذه الملاحظات أن نظرية مسلمات المعنى لا يمكنها أن ترصد إبداعية تكوين التصورات ولا اكتسابها. وتبقى النظرية التأليفية المرشحة لتقديم إمكانات بديلة لتصور معاني الكلمات تسمح، مبدئيا، بإيجاد حلول موازية

---

(١)انظر جاكندوف (١٩٨٣)، ص١٢٢-١٢٤. كما أن موقف فودور المذكور يؤدي إلى استحالة دراسة العلاقات المعجمية وبنية الموضوعات. وانظر جاكندوف (١٩٨٧)، هامش ٢، ص٢٧٣.

للحلول المقترحة بصدد إبداعية التركيب واكتسابه[١].

٢: مشكل أفلاطون والتفكيك غير التعريفي

إن نظرية فودور تنطلق من ملاحظة صائبة مفادها غياب تعاريف جامعة مانعة تصلح في كل السياقات؛ لكنها تقوم على تصور للتعريف ينتمي إلى النمط القاموسي المعيار الذي يعتبر التعريف توضيحا لمعنى الكلمة. وهذا يعني أن موقف فودور يبين في الواقع أن معاني الكلمات لا يمكن بناؤها بتأليف معاني كلمات أخرى، وباستخدام نفس المبادئ التي تؤلف أيضا بين الكلمات لتكوين مركبات وجمل. ولهذا علاقة وثيقة بما سمي «مشكل أفلاطون» بخصوص استعصاء، أو استحالة، تعريف التصورات[٢]. ولكن عوض أن يؤدي بنا هذا المشكل إلى التخلي تماما عن الفرضية التفكيكية، كما يفعل فودور، علينا أن نستكشف فرضية تفكيكية أخرى تقوم على أن التصورات اللغوية لا توصف، في مستوياتها العميقة الدالة، باللغة الطبيعية ومبادئ تركيب الكلمات العادي فيها؛ أي أن نستكشف فرضية تفكيك غير تعريفي (*non-definitional decomposition*).

حين ننظر في مجال الصواتة، نجد الكلمات مركبة مبنية من أجزاء يكشف تفكيكها، في مرحلة أولى، عن لائحة من المقاطع الخاصة باللغات الطبيعية؛ وفي مرحلة ثانية من التفكيك نجد لائحة من الأصوات الكلامية الخاصة جزئيا باللغات الطبيعية؛ ونجد في مرحلة ثالثة لائحة كلية من السمات المميزة.

على أن ما يعتبر فطريا هو هذه اللائحة من السمات، إضافة إلى بعض المبادئ العامة للتأليف بينها في لوائح من الأصوات والمقاطع والكلمات الخاصة باللغات الطبيعية. والجدير بالملاحظة أن السمات المميزة، التي نصل إليها في المرحلة الثالثة من التفكيك، لا تكون كلمات قائمة الذات، بل لا تكون أيضا

---

(١)انظر جاكندوف (١٩٩٠)، ص٤٠-٤١؛ وانظر غاليم (١٩٩٩)، ص ص١٦٤-١٧٨.

(٢)انظر لاورنس ومارغوليس (١٩٩٩)، ص١٤. ويجب تمييز المقصود هنا مما يقصده شومسكي (١٩٨٦) بنفس المصطلح والمتعلق إجمالا بالسؤال: كيف يمكننا أن نعرف ما نعرفه رغم محدودية تجاربنا؟

أصواتا قائمة الذات. إننا لا نملك منفذا واعيا إليها، ونحتاج إلى نظرية صواتية للكشف عن تمايزها وعن دورها في بناء الكلمات. يضاف إلى هذا، أن أصوات الكلام تأتلف في مقاطع، والمقاطع في كلمات، والكلمات في مركبات، وكل ذلك عن طريق التسلل؛ لكن السمات المميزة لا تأتلف في أصوات كلامية عن طريق التسلسل.

ولهذا ما يوازيه في مجال الفيزياء كذلك بحسب جاكندوف (٢٠٠٢). فلتفسير تنوع أشكال المادة في العالم، نجد في مرحلة أولى من التفكيك لائحة محدودة من المواد مثل الأوكسجين والبورون والغاليوم التي تأتلف عن طريق روابط كيميائية. ونجد في مرحلة ثانية كيانات يمكن أن توجد بمفردها لكنها ليست موادا، مثل الالكترونات والبروتونات والنوترونات التي تأتلف عن طريق قوى كهرومغناطسية ونووية. ونجد في مرحلة موالية من التفكيك الكواركات التي ليست موادا ولا يمكن أن توجد بمفردها؛ إذ هي بمثابة سمات لعناصر أولية.

والافتراض هنا، أن هذه الخاصية التفكيكية الملاحظة في مجالي الصواتة والفيزياء، تنطبق أيضا في مجال التصورات المعجمية. لذلك يجب أن ننتظر، ونحن نستكشف الأجزاء التي بنيت منها هذه التصورات، وجود مراحل تفكيكية لا تصلح أجزاؤها لأن تشكل منفردة معاني ممكنة للكلمات. وهذا يلغي تفسير المعاني المعجمية على أساس تعاريف معبَّر عنها لغويا، أي تعابير تركيبية شارحة مرادفة. كما يجب أن ننتظر ألا تكون المبادئ التي على أساسها تأتلف الوحدات المعجمية الفرعية في معاني كلمات، نفس المبادئ التي على أساسها تأتلف معاني الكلمات في معاني المركبات. آنذاك، وحتى إذا كانت الوحدات المعجمية الفرعية المكوِّنة لمعنى الكلمة يمكنها، هي نفسها، أن يعبَّر عنها باعتبارها كلمات، فإننا لن نجد مركبا مكوّنا من هذه الكلمات يمكنه أن يعبر عما تعبر عنه الكلمة الأصلية.

ومثلما لا نستطيع الإدراك الواعي للأوليات الصواتية، فإننا لن نستطيع توضيح تفكيك الكلمة على أساس مجرد الحدس. وهذا يمثل جوابا عن حجة فودور ضد التعاريف. فرغم أنه بين أن المعاني المعجمية لا يمكن تفكيكها تعريفيا، فقد أهمل إمكان وجود صور غير تعريفية للتفكيك من النمط الذي نلاحظه في الصواتة والفيزياء.

ومن الأمثلة التي توضح الخاصية غير التعريفية للتفكيك المعجمي وأولياته، المثال الذي يورده جاكندوف (٢٠٠٢) عن الجعل (*causation*) باعتباره مكونا ذا دلالة في معاني أفعال مثل: كسر وفتح ودفع وأعطى وقتل، الخ[١].

فانطلاقا من أن الجمل الشارحة التي افترضت للتعبير عن التعالق بين بنيات هذه الأفعال لم تكن دقيقة، اتخذ البعض ذلك حجة ضد التفكيك المعجمي. ومن ذلك، مثلا، التفكيك الذي اقترح لمعنى فعل مثل قتل. فقد افترض أن هذا الفعل يعني: **جعل يموت**؛ وأن **يموت** تعني: **صار لا حيا**. لتكون بنية قتل التفكيكية هي: **جعل صار لا حيا**. إلا أنه لا يمكننا أن نشتق بالضرورة يموت من صار لا حيا؛ إذ اعتبار الصخرة، مثلا، لا حية لا يعني أنها ميتة. كما أنه لا يمكننا أن نشتق قتل من **جعل يموت**، إذ يصح لشخص مثلا أن يجعل شخصا آخر **يموت** يوم الثلاثاء بضربه يوم الاثنين، ولكن لا يصح أن يقتله يوم الثلاثاء بضربه يوم الاثنين[٢].

إلا أن وجود مثل هذه الجمل الشارحة في طبقات معجمية مختلفة ولغات مختلفة، يدل على أن هناك ظاهرة لغوية دالة، ولكن ليس في مستوى التفكيك إلى كلمات. لنفرض أن بنيات الأفعال المذكورة تشترك في أولية دلالية هي: **جعل** (*cause*). وهي أولية غير بسيطة، بل تعتبر جزءا من أسرة من التصورات المتعالقة عن طريق تفكيك السمات. وكلها تصورات تتعلق بوضع قاعدي يستلزم كيانين: كيان١ يحاول جعل شيء يقع لكيان٢ آخر. فيكون الجعل وضعا ينجح فيه الكيان١ ضد مقاومة أو سلبية الكيان, ٢ ففي نحو:

(٤) كسر زيد النافذة

يحدث زيد (الكيان١) عملا في النافذة (الكيان٢) التي لم تكن لتكسر (وهو العمل الجعلي) لولا عمل زيد فيها. إلا أن هناك تأليفات أخرى نحو:

(٥) دفع زيد عمرا إلى الكلام (لكنه لم يتكلم/فتكلم)

= «يعمل زيد ضد عمر، ويمكن ألا ينجح»

---

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ص ص٣٣٥-٣٣٦.

(٢) وانظر التفاصيل في غاليم (١٩٩٩)، الفصل الرابع.

(٦) ساعد زيد عمرا في تصحيح الامتحانات (لكنهما لم ينهيا التصحيح/ فأنهيا التصحيح)

= «يعمل زيد بالتعاون مع عمرو، ويمكن أن ينجحا»

(٧) ترك زيد عمرا يتكلم

= «يكف زيد عن معارضة عمرو»

من الجدير بالملاحظة هنا، أنه ليست هناك كلمة تعبر عن الدلالة القاعدية التي تشترك فيها كل هذه التأليفات. ويسمى جاكندوف هذه الدلالة القاعدية: بنية تصورية؛ ويعبر عنها آخرون، مثل تالمي (١٩٨٥) وفوكونييه (١٩٨٤)، بوسائل خطية مختلفة، كاستعمال خطاطة أو مبيان. وتختلف هذه التحاليل في السمات المفترضة لتمييز الجعل في نحو (٤) من الدفع والمساعدة والترك؛ لكنها تأتلف في اعتبار أن هذه السمات ليس لها شرح معجمي بسيط (بالكلمات).

ويمكن توسيع هذا التحليل ليشمل أفعالا معبرة عن علاقات قضوية. فنجد، في مستوى التجريد المناسب، أن استلزم تشبه أفعال الجعل، وسمح تشبه أفعال الترك، ودعم تشبه أفعال المساعدة.

ومعنى هذا أننا كلما توغلنا في تفكيك مثل هذه الخصائص المشتركة بين البنيات، كلما وصلنا إلى مستويات معجمية فرعية موغلة في التجريد الصوري وغير قابلة لأن يعبر عنها بتعاريف كلامية. وعندما نصل إلى هذه المستويات العميقة لا نستطيع أن نجزم بأننا وصلنا إلى أوليات، بل كل ما نعرفه هو أننا قطعنا مراحل من التعميم انطلاقا من الكلمات المعنية؛ كما هو الحال في الانتقال هنا من مرحلة الجعل في نحو كسر، إلى مرحلة المساعدة في نحو ساعد، إلى مرحلة الترك في نحو ترك.

ومن الأمثلة التي توضح أيضا خاصية التفكيك غير التعريفي، أن تفكيك الأسماء والأفعال يوصلنا، في مرحلة من التجريد، إلى إقامة موازاة بينهما. ذلك أن التمييز في الأسماء بين المادة (أو الكتلة) والشيء (أوالمعدود)، في نحو: ماء مقابل فنجان، يوازي التمييز في الأفعال بين السيرورة (*process*) والحدث، في نحو: جرى مقابل وصل. وأن هناك تفاعلات قوية بين التمييزين في معاني الجمل. وتسمح هذه الموازاة بافتراض سمة دلالية [+ – محدود] تعمل في

المجالين معا، فتكون للأشياء والأحداث حدود ملازمة لا تكون للمواد والسيرورات. ومثل هذا التمييز المشترك هو الذي يجعلنا نعتبر، جزئيا، أن الطاولة والمحاضرة معا، يمكن أن يكون لهما حد أو نهاية، دون أن يكون هناك تماثل إدراكي بين نهاية الطاولة ونهاية المحاضرة(١).

٣: مشكل المتمّمات

عندما نتمكن من استخراج أجزاء دالة من معاني الكلمات، ونعتبر هذه الأجزاء أوليات، أو قريبة من الأوليات، على أساس درجة تفشيها العالية في التصورات المعجمية، كأن نستخرج بنية الدالات القاعدية المشتركة التي تقوم عليها أفعال وثيقة التعالق مثل: كسر وحطم وهشم وفتّ، ماذا يكون مصير الأجزاء الباقية من المعنى التي تختلف فيها هذه الأفعال والتي لا تتصف بقدر كبير من العمومية والتفشي في الطبقات التصورية المعجمية؟ يسمي لاورنس ومارغوليس (١٩٩٩) (ص. ٥٤) هذا المشكل: «مشكل المتممات»*problem of completers*†.

ومعلوم أن هذا لا يعتبر مشكلا عند بعض اللغويين الذين يهتمون أساسا بالسلوك التركيبي للكلمات؛ وما دام الوجاه التركيبي- الدلالي لا يمكنه أن «يرى» كل المعنى، فإنهم يعتبرون التفكيك التام غير ضروري بل غير وارد.

هكذا ترى غريمشو (١٩٩٣)، مثلا، أن أزواجا مثل كسر وحطم، مترادفات «من الناحية اللغوية [...] لأن لها نفس البنية. والاختلافات بينها ليست بادية للغة».

فتفاصيل خصوصيات الكيفيات التي تحيل عليها الأفعال تعتبر منطقة مغلقة في وجه التركيب، بينما المعلومة المتعلقة بكون الفعل يرمز كيفية معينة أو لا يرمزها، تعتبر مظهرا من معنى الفعل واردا في التركيب. وفي هذا السياق يلاحظ بنكر، بخصوص الفعل: تدحرج، أن المعلومة الفُرادية (*idiosyncratic*) عن

---

(١) وانظر تالمي (١٩٧٨) وجاكندوف (١٩٩١)، و(٢٠٠٢)، ص ص ٣٣٧-٣٣٩. وانظر تفاصيل السمات الجهية في الأشياء والأوضاع في غاليم (٢٠٠٧)، الفصل الثالث.

طوبوغرافية التدحرج تعتبر صندوقا أسود من منظور التركيب، ولسنا بحاجة إلى تفكيكها. أما المعلومة الخاصة بأن هناك كيفية مخصَّصة، أو كيفية ومسارا، فهو شيء يهم التركيب.

إلا أن كثيرا من الأعمال استدلت على حاجة النظرية النحوية لرصد غنى المعاني التي تدل عليها الأفعال، وباقي الوحدات المعجمية؛ كما استدلت بوجه خاص على أن هذه المعلومات التصورية الغنية التي تحملها الأفعال تحتاجها مظاهر أخرى في النظرية اللغوية غير التعبير التركيبي للموضوعات. ومن الأمثلة التي توردها غولدبرغ على ذلك، الحاجة إلى رصد توزيع الظروف والملحقات، والتنبؤ بالاستنتاجات السليمة.

فلرصد توزيع: ببطء، في (٨)، نحتاج إلى الإحالة على خصوصيات الكيفية التي يعبر عنها الفعل؛ فيظهر أن التعثر، خلافا للمشي، يستلزم حركة عفوية مفاجئة سريعة تتناقض والبطء:

(٨) أ. مشى زيد في الطريق ببطء

ب. ?? تعثر زيد في الطريق ببطء

ومثل هذا رصد التمييز بين الأمثلة التالية الذي يتطلب الإحالة على خصوصيات الكيفيات:

(٩) أ. خطا زيد إلى القاعة معتمدا خطوه الواسع

ب. ?? تدحرج زيد إلى القاعة معتمدا خطوه الواسع

ج. ?? زحف زيد إلى القاعة معتمدا خطوه الواسع

كما أن معرفة طبيعة كيفية الحركة التي يستلزمها القفز والزحف، ضرورية لكي نستنتج هل لامست هند البركة أم لا. ولا يكفي أن نعرف أن هذين الفعلين يرمزان كيفية معينة:

(١٠) تجنبت هند لمس البركة بالقفز فوقها

(١١) ?? تجنبت هند لمس البركة بالزحف فوقها

وعلاوة على مثل هذا، وهو كثير، فإن قيد التعلم (أو الاكتساب) يفرض أن يؤخذ مشكل المتممات وأوليات التفكيك مأخذ الجد. فإذا كان بإمكان الطفل أن يكتسب الاختلافات الدقيقة بين الكلمات، وجب أن تكون لديه موارد يمكن أن

تبنى منها هذه الاختلافات. ومن ثمة وجب على النظرية الدلالية أن تخصص هذه الموارد بناءا على تفكيك غير تعريفي كما ذكرنا[1]. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

٤: بناء السمات والهندسة التفاعلية

من الملاحظات التي تفرض نفسها أن التركيب والصواتة يقومان على تفاعل مكونات فرعية متمايزة صوريا؛ كتمايز السمات المقولية والوظيفية، الخ. في التركيب، وتمايز السمات القطعية والتنغيمية والعروضية، الخ. في الصواتة. فلماذا لا يكون المعنى أيضا كذلك، فيقسَّم إلى مكونات فرعية طبيعية، عوض اعتباره مجالا موحّدا عناصره متشاكلة ومستوياته البنيوية متجانسة كما هو شائع؟

إن الافتراض المتبنى هنا، أن الحديث عن المعنى («اللغوي») وعن بناء التصورات حديث عن كيان واحد تتضافر في تكوينه مجمل أنساق الذهن لدى الإنسان؛ وليست المظاهر الدلالية التي يمكن أن تبنى داخل النسق اللغوي – فتهم أساسا الوجاه الدلالي التركيبي – سوى جزء من المعنى بهذا التحديد؛ أي أن السمات الدلالية الواردة في البنية النحوية ما هي إلا مجموعة فرعية داخل مجموعة السمات الدلالية الكبرى.

من ثمة يمكن أن نفترض أن هذه المجموعة الكبرى من السمات الدلالية تنقسم إلى مجموعات فرعية هي عبارة عن مكونات طبيعية (أو صفوف) متصلة بمختلف الأنساق الذهنية التي تغذي المعنى.

وهكذا، مثلما يكون على النظرية الدلالية أن تخصص (صفوف) النسق التأليفي التصوري المستقل عن البنية التركيبية، بأولياته ومبادئه التأليفية؛ وأن تخصص القواعد الوجاهية التي تسقط بنيات النسق التأليفي التصوري على البنيات اللغوية الخالصة الأخرى التركيبية والصواتية، ومنها خاصة قواعد الوجاه الدلالي-التركيبي؛ يكون على النظرية الدلالية أيضا أن تخصص

---

(١) وانظر لاورنس ومارغوليس (١٩٩٩)، ص ص٥٤-٥٥؛ وغولدبرغ (١٩٩٥)، ص ص٢٩-٣١؛ وبنكر (١٩٨٩)، ص١٨٢؛ وجاكندوف (٢٠٠٢)، ص ص٣٣٨-٣٣٩.

الوجاهات الرابطة بين مجموعة السمات التصورية التي تنقلها اللغة ومجموعات السمات المستمدة من باقي الأنساق المعرفية والإدراكية الواردة. ومنها، على سبيل التمثيل لا الحصر، الوجاه المتصل بإدماج التصورات التي تنقلها اللغة في نسق المعارف والمعتقدات المحصّلة، وضمنها المعارف الاجتماعية-الثقافية المتعلقة بسياقات التواصل ومقاصد المخاطَبين التي تدرس عادة في أبواب الذريعيات. وكذلك الوجاهات التي تصل التصورات التي تنقلها اللغة بالأنساق الإدراكية، لنتمكن من الحديث عما نراه ونسمعه ونذوقه ونشمه ونلمسه.

١,٤ نسق المعارف والمعتقدات

لننظر في مثالين مختصرين يتعلقان بالوجاه المتصل بنسق من أبرز الأنساق الفرعية المندرجة في نسق المعارف والمعتقدات، هو نسق المعرفة الاجتماعية-الثقافية. وهما مثالان من أمثلة المحمولات الاجتماعية التي من المعلوم أنها ارتبطت ببعض من أهم الإشكالات التركيبية والدلالية في النظرية اللسانية الحديثة.

المثال الأول من أفعال المعاملات، نحو:

(١٢) باع زيد حصانه بخمسة آلاف درهم

(١٣) اشترى زيد كتابا بمائة درهم

(١٤) اكترى زيد حقلا بعشرة آلاف درهم

(١٥) قايض زيد سيارته بحصان عمرو

يلاحظ أن كل هذه الأفعال تلتقي في نفس البنية الدلالية القاعدية التي تعبر عن انتقال ملكية متبادل يمكن التعبير عنه باختصار كالتالي (حيث تشير س وص إلى المتعاملين، وتشير ك١ وك٢ إلى الكيانين المنتقلين، وتشير مق إلى: مقابل):

(١٦) [جعل ([س]،] ذهب ([ك١]، [من س إلى ص] مق [ذهب ([ك٢]، [من ص إلى س]

لكنها أفعال تختلف من حيث طبيعة العلاقة بين عملي الانتقال ومن حيث وضع الملكية؛ وهو اختلاف متصل بوضوح بقيم تنتمي إلى تصورات نسق المعرفة الاجتماعي. ففي (١٥)، مثلا، عملان: انتقال ملكية السيارة من زيد إلى عمرو،

وانتقال ملكية الحصان من عمرو إلى زيد. لكن طبيعة العلاقة بين العملين التي تجعل منهما مقايضة عوض انتقالين للملكية غير مترابطين، هي أن زيدا وعمرا متفقان على أن للسيارة والحصان قيمتين متكافئتين، وأن تبادل ملكيتهما مربوط بهذا التكافؤ. وبذلك فإن كل أجزاء هذه العلاقة التعاملية، إذا استثنينا الجانب الفيزيائي في نقل الممتلكات، تستلزم تصورات اجتماعية. فمفهوم الاتفاق المبني على الاعتراف المتبادل بوجهة النظر والمصادقة على ذلك، تعامل اجتماعي؛ وكذلك مفهوم قيم الممتلكات التابع للمواضعات الثقافية. وعلاوة على هذا، يمكن أن نلاحظ أن بناءا تصوريا أكثر عمقا وتجريدا يكمن وراء هذه المواضعات الثقافية، وهو أن الكيانات والأعمال التي يبدو أنها غير متناسبة أو لا تقاس ببعضها، يمكنها أن تؤُول هنا إلى سلّم خطي من القيم المتكافئة.

والمثال الثاني يتعلق بالتصورات التي تعبر عنها جمل مثل:

(١٧) طالب زيد عمرا بالخروج

(١٨) أمر زيد عمرا بالخروج

فالجملتان تتفقان في التعبير عن بنية دلالية قاعدية مشتركة مجملها أن «زيدا تلفظ بقول موجه إلى عمرو مفاده رغبة زيد في خروج عمرو». لكن الاختلاف الرئيس بين القولين يكمن في أن أمر، في (١٨)، تقتضي أن يكون زيد في منزلة اجتماعية مستعلية بالنظر إلى عمرو، إذ الأصل في الأمر طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء. وهي منزلة تمكن زيدا من اللجوء، عند الاقتضاء، إلى ممارسة سلطة فرض عقاب على عمرو إذا لم يمتثل للأمر. بينما يوجه الطلب (أو الالتماس)، في (١٧)، إلى من يكون في نفس المنزلة.

فيظهر أن الأمر بمثابة طلب، ما داما يشتركان في نفس البنية الدلالية القاعدية؛ لكنه طلب رُكّبت عليه سمات تصورية تنتمي إلى مواضعات السيطرة الاجتماعية، التي من مقتضياتها أن الأفراد المسيطرين يمكنهم أن يعبروا عن طلبات مثلما يمكنهم أن يصدروا أوامر[1].

---

(١) وانظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ص٣٤٥؛ و(٢٠٠٧)، ص ص١٥٨-١٥٩. وانظر بخصوص أوليات نسق المعرفة الاجتماعية-الثقافية، غاليم (٢٠٠٨) والمراجع هناك.

٢,٤ نسق الإدراك البصري

إن الوجاه الرابط بين التصورات التي تحملها اللغة والنسق البصري، وضمنه نسق التمثيل الفضائي، هو الذي يمكننا من الحديث عما نراه. ومن الأمثلة التي يمكننا أن نسوقها عن ذلك، بعض المحمولات المعبرة عن فروق مظهرية يصعب وصفها بالكلمات (أي بالسمات)، في حين يسهل استعراضها وتمثيلها بهيآت وأوضاع، مثلما يسهل تعيين الأشياء بمجرد الإشارة. من ذلك الصعوبات التفكيكية التي تعترض تتبع السمات التعريفية المميزة مثلا بين أفعال حركة أو تنقل في نحو:

(١٩) أ. جرى زيد إلى المكتب

ب. عدا زيد إلى المكتب

ج. هرول زيد إلى المكتب

د. أسرع زيد إلى المكتب

فكل فعل من هذه الأفعال يعبر عن كيفية وهيئة حركيتين مخصوصتين. وإذا تضمنت مداخلها المعجمية تمثيلات هندسية للنموذج البصري الثلاثي الأبعاد، لن نحتاج إلى تمييزها في البنية التصورية ذات التمثيلات الجبرية حيث نكتفي بمعالجة الأفعال المذكورة باعتبارها أفعال حركة تشترك في البنية الدلالية القاعدية التالية:

(٢٠) [وضع ذهب ([موضوع زيد]، [مسار إلى ([مكان المكتب])])]
[أثر (زيد)]

أي أن البنية التصورية، في هذا السياق، تتعلق أساسا بترميز بنيات حملية ملائمة تقوم على دالات الصف المحوري ودالات صف الأدوار الكبرى، مثل (١٦)، يمكن ربطها بعد ذلك ببنيات فضائية-بصرية أكثر تفصيلا.

إن ما يصدق في حالة هذا النوع من المحمولات المتصلة دلالته بالنسق البصري، يصدق في الحالات التي تهم باقي الأنساق الإدراكية الأخرى، والتي تهم الفروق مثلا بين أسماء الأصوات والأفعال المعبرة عنها. في حالة النسق السمعي، نحو: نعق، ونهق، وزأر، ونبح، الخ. وقس على ذلك تخصيص الفروق في الشم والذوق واللمس.

فيتضح أن هذا الإطار النظري الذي يمكن من بناء التصورات المعجمية على أساس هندسة تتفاعل فيها السمات التصورية عبر أنساق ذهنية متوازية مختلفة، يحقق تقدما لنظرية الدلالة المعجمية بتخفيفه من عبء نسق السمات التصورية الذي يثير «مشكل المتممات»[1]. لكنه يفتح أيضا الباب أمام إنجاز مهمة مضنية أخرى، من بين عناصرها التدقيق في كيفية ترميز التمييزات التصورية في أنساق بالغة التعقيد كنسق المعرفة الاجتماعية-الثقافية والأنساق الإدراكية؛ وهي مهمة بدأت مكتسبات العلوم المعرفية بغناها وتنوعها تبعث الأمل على النهوض بها بكيفية واعدة.

خاتمة

حاولنا في الفقرات السابقة أن نقدم، في إطار نظرية دلالية تأليفية هي نظرية الدلالة التصورية، افتراضين أساسيين:

يعتبر الافتراض الأول أن تفكيك التصورات المعجمية لا يمكن أن يكون تعريفيا، فكلما تقدمنا في تفكيك التصورات كلما وصلنا إلى مستويات لا يمكن وصفها بكلمات اللغة الطبيعية ومبادئ تركيبها العادي.

ويعتبر الافتراض الثاني أن المعنى ليس مجالا متجانسا ولكنه مكون، على غرار التركيب والصواتة، من مجموعات فرعية طبيعية من السمات يمكن أن تنتمي إلى عدة أنساق ذهنية متصلة بالتصورات التي تحملها اللغة. فتكون التصورات المعجمية حاصل هندسة تفاعلية تتضافر في بنائها سمات وجاهية لغوية ومعرفية-إدراكية غير لغوية.

---

(١) انظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ص٣٥٠؛ وغاليم (٢٠٠٧) و(٢٠١٠).

مراجع

غاليم، محمد، ١٩٩٩، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط. (أعيد طبعه في دار: عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، سنة ٢٠١٠).

غاليم، محمد، ٢٠٠٧، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

غاليم، محمد، ٢٠٠٨، «أي منهج لدراسة الظواهر الإنسانية والثقافية؟»، مجلة الثقافة الشعبية، السنة الأولى، العدد الثالث، المنامة، البحرين.

غاليم، محمد، ٢٠١٠، «بعض خصائص الأوضاع»، بحث قدم في الندوة الدولية الثانية للسانيات العربية المقارنة، ٥-٦ ماي ٢٠١٠، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المملكة المغربية. قيد النشر.

Bierwisch, M. and Schreuder, R. 1992, From concepts to lexical items, Cognition 42.

Chomsky, N. 1986, Knowledge of Language, New York: Praeger

Fauconnier, G. 1984, Espaces mentaux, Minuit.

Fodor, J.A. 1998, Concepts: Where Cognitive Science Went Wrong, Oxford University Press.

Fodor, J.A., Garrett, M, Walker, E. and Parkes, C. 1980, "Against Definitions", Cognition8.

Fodor, J.D., Fodor, J.A. and Garrett, M. 1975, The Psychological Unreality of Semantic Representations, Linguistic Inquiry 6.

Goldberg, A. 1995, Constructions: A Construction Grammar Approach to Argument Structure, University of Chicago Press.

Grimshaw, J. 1993, Semantic Structure and Semantic Content in Lexical Representation, MS, Center for Cognitive Science, Rutgers University.

Jackendoff, R. 1983, Semantics and Cognition, MIT Press.

Jackendoff, R. 1987, The Status of Thematic Relations in Linguistic Theory, Linguistic Inquiry 18.

Jackendoff, R. 1990, Semantic Structures, MIT Press.

Jackendoff, R.(1991) , Parts and boundaries, Cognition, 41.

Jackendoff, R.1992, Languages of the Mind, MIT Press.

Jackendoff, R. 2002, Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution, Oxford University Press.

Jackendoff, R. 2007, Language, Consciousness, Culture, Essays on Mental Structure, MIT Press.

Laurence, S. and Margolis, E. 1999, Concepts and Cognitive Science, in: Margolis and Laurence (eds.), Concepts: Core Readings, MIT Press.

Pinker, S. 1989, Learnability and Cognition: The Acquisition of Argument Structure, MIT Press.

Talmy, L. 1985, Force Dynamics in Language and Thought, CLS 21.

Van Valin, R. D., Jr. and R. J. LaPolla, 1997, Syntax: Structure, Meaning and Function, Cambridge University Press, Cambridge.